تطوير إعداد الحسابات الإقليمية في مصر لمسايرة منهج الإنتاج الشامل

(دراسة تطبيقية)

د. أحمد علي غازي صقر
أستاذ المحاسبة المساعد
قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة المنصورة

د. أحمد حسن زغلول
مدرس المحاسبة
كلية التجارة، جامعة المنصورة

أ. رضا جلال محمد صالح
باحثة ماجستير في المحاسبة
كلية التجارة، جامعة المنصورة

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية
كلية التجارة – جامعة دمياط
المجلد الثالث - العدد الثاني – الجزء الثاني - يوليو ٢٠٢٢

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

صقر، أحمد علي غازي؛ **زغلول**، أحمد حسن؛ **جلال**، رضا (٢٠٢٢). تطوير إعداد الحسابات الإقليمية في مصر لمسايرة منهج الإنتاج الشامل: دراسة تطبيقية. **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٣(٢) ج٢، ٥٦٩ - ٥٩١.

رابط المجلة: https://cfdj.journals.ekb.eg/

تطوير إعداد الحسابات الإقليمية في مصر لمسايرة منهج الإنتاج الشامل (دراسة تطبيقية)

د. أحمد علي غازي صقر؛ د. أحمد حسن زغلول؛ أ.رضا جلال محمد صالح

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان دور الحسابات الإقليمية في توفير كم كبير من البيانات التي تساعد المحاسب القومي في قياس الناتج المحلى الإجمالي بطريقة دقيقة وأيضاً تبيان دور التعداد الإقتصادى الخامس (٢٠١٧-٢٠١٨) في حصر الاقتصاد غير الرسمي الذى يمثل نسبة كبيرة من مجموع النشاط الكلى وتساعد بيانات التعداد الإقتصادى الخامس في إعداد حسابات إقليمية صحيحة في مصر بشكل يساير منهج الإنتاج الشامل حيث يظهر القيمة السوقية وغير السوقيه للسلع والخدمات سواء تعلقت بالإنتاج المادي أو غير المادي . و**توصلت** الدراسة الى وجود علاقة معنوية موجبة بين الحسابات الإقليمية في ظل بيانات التعداد والناتج المحلى الإجمالي بينما توجد علاقة معنوية سالبة بين الاقتصاد غير الرسمي والناتج المحلى الإجمالي.

وإنتهت الدراسة بعرض بعض **التوصيات** منها العمل على توفير البيانات المطلوبة في الشكل والمضمون والتدقيق المناسب لإعداد الحسابات الإقليمية مع ضرورة الإستعانة بتكنولوجيا المعلومات الحديثة ، وضرورة الإفصاح عن معايير مستقلة للمحاسبة القومية تساعد في التطبيق العملى.

الكلمات المفتاحية : الحسابات الإقليمية ، الحسابات القومية ، الناتج المحلى الإجمالي ، التعداد الإقتصادى

المقدمة

تهدف الحسابات الإقليمية إلى توفير قاعدة بيانات شاملة تساعد على تحديد إمكانيات كل إقليم والموارد المتاحة به والمزايا النسبية التي يتمتع بها. مما يسهم في تحديد الاحتياجات الحقيقة لكل إقليم على حدة بل وقياس التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية بين الأقاليم المختلفة.

يتمثل الهدف الرئيسي للتعداد الاقتصادي الحالي، في حصر الاقتصاد غير الرسمي، خاصة لما له من نسبة كبيرة يستحوذ عليها في الاقتصاد القومي، تصل إلى ٤٠٪. يقصد بالاقتصاد غير الرسمي، كل النشاطات الاقتصادية التي تحدث خارج مجال الاقتصاد الرسمي والذي تقوم الحكومة بضبطه، والتي لا تخضع للضرائب ولا يتم مراقبتها من قبل الحكومة ولا تدخل ضمن الناتج القومي الإجمالي(الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء).

ولقياس الناتج المحلي الإجمالي للمحافظات او الاقاليم فانه يصعب حصر وتقدير كافة البيانات في ظل وجود الاقتصاد غير الرسمي ومن ثم سوف يؤثر على نتيجة القياس ، ولكنه في ظل التعداد الاقتصادي الذي مهمته الأساسية حصر الاقتصاد غير الرسمي فانه يمكن الحصول على قياس صحيح للناتج المحلي الإجمالي للمحافظات والاقاليم .

إن الناتج المحلى في أخذه بالمفهوم الشامل للإنتاج إنما يتغلب على الثغرة الموجودة في المفهوم السوقي للإنتاج والذي يحدد الناتج القومي على أساس القيم السوقية للسلع والخدمات التي يتم تداولها في الأسواق فقط (عطية،٢٠١٥،٢٨)، ولكنه في ظل المنهج الشامل يمكن تعريفه على أنه القيمة السوقية للسلع والخدمات المفيدة للمجتمع التي يتم إنتاجها خلال فترة زمنية معينة سواء تعلقت الإنتاج المادي أو الإنتاج غير المادي وسواء تم تداولها في الأسواق أو لم يتم تداولها في الأسواق(شعيب,١٩٩٣).

١- الإطار العام للدراسة

أولاً: الدراسات السابقة

الدراسات السابقة باللغة العربية

١- دراسة (أبو العنين,٢٠١٦).

" متطلبات تطوير منظومة الحسابات القومية في مصر"

هدفت هذه الدراسة الى تبيان أهمية الحسابات القومية وقواعد البيانات الإقتصادية التي تعتمد عليها الدولة في تقييم أداء الإقتصاد بالإضافة الى تركيب بعض مكونات الحسابات القومية وتتميز الحسابات القومية بأن تصميم إطارها ومناهجها يتم في إطار دولى من خلال اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة وذلك بغرض وضع نظم موحدة لكل الدول

وتوصلت الدراسة الى تقدير بعض المؤشرات التحليلية من واقع نشرات الحسابات القومية في مصر، وتضمنت هذه المؤشرات معدل النمو للناتج المحلى الإجمالي ومعدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج ، وكذلك هيكل الإنفاق بكل من الأسعار الجارية والأسعار

وقد أوصت الدراسة في النهاية على ضرورة إدماج إستراتيجية تطوير منظومة الحسابات القومية مع إستراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠ في محاورها المختلفة

٢- دراسة (البنا, ٢٠١٦).

" أثر السياسة النقدية على الناتج المحلي الإجمالي في الإقتصاد المصري"

هدفت هذه الدراسة إستكشاف أثر السياسة النقدية على الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٨٠- ٢٠١٣)، من خلال تحليل أثر السياسة النقدية على الناتج المحلي الإجمالي في مصر، وذلك خلال فترة الدراسة ، ولقد تم إستخدام أسلوب التحليل الوصفي والكمي في اختبار العلاقة ومدي تأثير السياسة النقدية معبرا عنها بالمعروض النقدي على الناتج المحلي الإجمالي.

وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة إرتباط موجبة بين المعروض النقدي على الناتج المحلي الإجمالي مما يشير الى أهمية تفعيل أدوات السياسة النقدية حتى يمكن الارتفاع بمعدلات النمو الأقتصادي في المستقبل دون الإفراط في المعروض النقدي

٣- دراسة (الشربينى,٢٠١٦).

الإجراءات الداعمة لإندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية في القطاع الرسمى في مصر

هدفت هذه الدراسة الى تشخيص الوضع الحالى للقطاع غير الرسمى وتحديد المشاكل التي يواجهها القطاع غير الرسمى في الاقتصاد الرسمى وطرح مجموعة من الإجراءات التي تدعم تحول القطاع غير الرسمى من المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر الى الإقتصاد الرسمى العربية . **وأوضحت هذه الدراسة العديد من التساؤلات منها** :

١. هل هناك تأثير من القطاع غير الرسمى على الاقتصاد الرسمى؟
٢. هل هناك معوقات تواجه القطاع غير الرسمى؟
٣. ماهى الاجراءات التي تحقق دمج القطاع غير الرسمى في الاقتصاد الرسمى ؟

وتتمثل **مشكلة هذه الدراسة** في انتشار الوحدات التي تعمل في القطاع غير الرسمى انتشارا واسعا وذلك للعديد من العوامل منها صعوبة الدخول والخروج من الاسواق الرسمية وإرتفاع تكلفة الدخول

٤- دراسة (طلب,٢٠١٨).

" أثر الاقتصاد الخفي على النمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية "

هدفت هذه الدراسة الى قياس أثر الاقتصاد الخفي على النمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٥) من خلال بناء نموذج قياس قائم على مجموعة من المتغيرات المستقلة المتمثلة في : معدل نمو الاقتصاد الخفي، والتكوين الرأسمالي الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل البطالة ، ومعدل نمو الصادرات ، والاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، ومعدل التضخم وتوصلت هذه الدراسة من خلال Granger

Causality Test الى وجود علاقة سببية باتجاه واحد بين معدل التغير في الاقتصاد الخفي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وبين معدل التغير في النمو الاقتصادي، أي أن التغير في معدل نمو الاقتصاد الخفي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى التغير في معدل النمو الاقتصادي.

٥- دراسة (الصروى ,٢٠١٩).

" تطبيق الحسابات الإقليمية كمدخل لتحقيق التنمية الإقليمية في مصر"

هدفت هذه الدراسة الى تحليل الحسابات الاقتصادية الإقليمية لعام ٢٠١٢-٢٠١٣ والتي تم تكوينها لأول مرة في مصر عام ٢٠١٥ للتأكيد على أهمية تطبيق وتحليل الحسابات الإقليمية في مصر بشكل دوري والاعتماد عليها في رسم السياسات ووضع الخطط لتحقيق التنمية الإقليمية وذلك في إطار الحسابات القومية ومن ثم تقدير مدى مساهمة الإقليم في التنمية الاقتصادية على المستوى القومي ككل.

توصلت الدراسة للعديد من النتائج التي تؤكد إن تحليل مؤشرات الحسابات القومية والإقليمية وربطها بالمؤشرات الأجتماعية والاقتصادية الأخرى على مستوى الأقاليم تظهر التفاوتات في الكثير من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية مثل الفقر والبطالة وتوزيع العمالة ومتوسط الأجور بين الأنشطة داخل كافة الأقاليم ومساهمة الأقاليم في المؤشرات الاقتصادية مثل الإنتاج والقيمة المضافة على مستوى الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وانتهت الدراسة بعرض لبعض **التوصيات** التي ساعد في تحسين عملية جمع البيانات التي تستخدم لتكوين الحسابات الإقليمية في مصر ومن ثم التعبير بشكل أكثر دقة عن المؤشرات الاقتصادية بكل إقليم .

٦- دراسة (يوسف,٢٠٢٠) .

" أثر الإنفاق العام في الناتج المحلى الإجمالي : دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية خلال الفترة من ٢٠٠٠م – ٢٠١٨م "

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مدى تأثير الإنفاق العام في الناتج المحلى الإجمالي للمملكة العربية السعودية خلال الفترة (٢٠٠٠م – ٢٠١٨م) ، وقد استخدمت الأساليب القياسية في بناء نموذج قياس يفسر تأثير الإنفاق العام في الناتج المحلى الإجمالي. كما أظهرت نتائج تقديرات النماذج القياسية وجود تأثير معنوى للإنفاق العام في كل قطاعات الناتج المحلى الإجمالي ،باستثناء قطاع الصناعات الإستخراجية الذى لا يوجد للإنفاق العام تأثير معنوى عليه .

وقد أوصت الدراسة مجموعة من التوصيات منها :

- إعادة النظر في هيكل الإنفاق العام للمملكة العربية السعودية بأن يوجه الجزء الأكبر منه الى النفقات الرأسمالية من أجل زيادة القدرة الإنتاجية للإقتصاد ، وتنويع مصادر الدخل لتمويل النفقات العامة من خلال التحول من الإعتماد على عائدات تصدير النفقط الى إقتصاد تتنوع فيه مصادر الدخل .

الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

١ - دراسة (Salemn Meir,Siddiqi Yusuf ,٢٠٠٦).

"Canada's recent experience in constructing regional economic accounts"

" تجربة كندا الأخيرة في بناء الحسابات الاقتصادية الإقليمية "

هدفت هذه الدراسة في جزئها الأول إلى وصف كيف تم بناء الأنظمة والبرامج التي تغذي الحسابات الاقتصادية الإقليمية في هيئة الإحصاء الكندية ويقدم استعراض عام تم اختياره بعناية للتحديات في تطوير هذه الحسابات يقدم نظرة ثاقبة للقضايا والمشاكل التي ينطوي عليها بناء البنية التحية الإحصائية التي تدعم الحسابات الاقتصادية القومية وغير القومية الحالية الجزء الثاني من الدراسة يداول القضايا والتحديات المفاهيمية في وضع إطار اقليمي للمدخلات والمخرجات يكون قادر على دمج البيانات التي نوقشت في وقت سابق باستخدام مبادئ المحاسبة القومية والاتفاقيات القومية.

٢- دراسة (Nijmeijer ,Henk, ٢٠٠٦).

"How to improve the quality of regional accounts estimates"

" كيفية تحسين نوعية تقديرات الحسابات الإقليمية "

هدفت هذه الدراسة الى بيان إنفاق عشرات المليارات من اليورو في الاتحاد الأوروبي على السياسة الإقليمية كل عام، ويخصص جزء كبير من هذا المبلغ على أساس نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي، وبسبب الأستخدام الإداري لهذا التقدير الإحصائي، فإن متطلبات نوعية هذه الأرقام صارمة للغاية. غير أنه ليس من السهل تحديد هذه النوعية عن طريق فترة ثقة وما الذي يمكن عمله لرصد الجوده كأساس للتحسين؟ وفي هذه الدراسة، وضع جرد للأعمال التي أجريت مؤخرا بشأن نوعية تقديرات الحسابات الإقليمية، ويولي اهتمام خاص لأدوات جداول العمليات، وفي السنوات الخمس الأخيرة، وُضعت جداول لعمليات الحسابات القومية فضلا عن الحسابات الإقليمية. وتركز جداول عمليات الحسابات الإقليمية على معاملة الشركات المتعددة الأقاليم ومصادر الأساليب من القمة إلى القاعدة.

٣- دراسة(Kadochnikova,khisamova,2014)

"The Use of Regional Accounts System when Analyzing Economic Development of the Region"

" استخدام نظام الحسابات الإقليمية عقد تحليل التنمية الاقتصادية في المنطقة "

هدفت هذه الدراسة الى بيان ضرورة تطوير أساليب لتحليل وأداء إقتصادي من المتوقع على أساس مؤشرات الحسابات الإقليمية .وهو يعكس المشاكل الرئيسية لإدخال نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ موقع التنفيذ من الإحصاءات الروسية . نظام الحسابات الإقليمية يعكس جميع مراحل دورة الإنتاج: الإنتاج والتوزيع، وإعادة توزيع الدخل، والأستخدام النهائي من اجل الاستهلاك

والتراكم. وهذا ما يسمح لتحليل النسب الأساسية والنسب (بين إنتاج السلع والخدمات الإنتاج والاستهلاك والإنتاج والاستهلاك والتراكم والاستهلاك الإنتاجي و غير منتجة، وبين الدخل الابتدائية والثانوية والتخلص منها، وغيرها)

و**توصلت** الدراسة الى عدة لقائج أهمها أن استخدام الحسابات الإقليمية جنبا إلى جنب مع أساليب الاقتصاد القياسي وأحكام الخبراء يسمح أن يكون وسيلة أكثر دقة ومرونة للتنبؤ والتخطيط

٤- دراسة (C.Anghelache, S.Iacob,2020)

'The analysis of the quarterly evolution of the gross domestic product in 2019"

" تحليل التطور الربع سنوي من الناتج المحلى الإجمالي ٢٠١٩"

هدفت هذه الدراسة الى إظهار تحليل الناتج المحلى الإجمالي الربع سنوي في عام ٢٠١٩ ومقارنته بالربع سنوي من العام السابق ٢٠١٨ وكانت النتيجة أنه وجد في الربع الثالث من النشاط عموماً أبطأ قليلاً، أي أن النتائج أضعف وهذا ربما مع الأخذ في الاعتبار الطابع الموسمي لبعض الأنشطة ويلاحظ ذلك خلال فصل الصيف والأعياد وغيرها. وتطور الناتج المحلى الإجمالي الربع سنوي تم إجراؤه على أساس سلاسل البيانات الخام، وأيضاً على أساس البيانات المعدلة موسمياً وفقاً لعدد أيام العمل.

وتوصلت الدراسة الى أن النتائج قريبة نوعاً ما وتظهر زيادة في الناتج المحلى الإجمالي في الثلاث الماضية لتصل الى نهاية عام ٢٠١٩ لتسجيل الزيادة المؤقتة في الناتج المحلى الإجمالي بنسبة ٤,١٪ مقارنة بشهر ديسمبر ٢٠١٨. كما توسع التحليل حول كيفية مساهمة الموارد والاستخدامات في تشكيل ونمو الناتج المحلى الإجمالي في كل ربع سنة ثم سنوياً ، وبعض مكونات الموارد والاستخدامات التي كان لها تأثير سلبي وتم تسليط الضوء خلال التحليل على مؤشر النتائج التي تم الخصم عليها في الاقتصاد القومي .

- **ومن خلال العرض السابق للدراسات السابقة يتضح التالي :**

١- تناولت الدراسات السابقة تقديم صورة عن هيكل ومكونات الناتج المحلى الإجمالي في محافظات وأقاليم مصر وقد تم تقديم الناتج المحلى الإجمالي للمحافظات على أساس تقدير صافي قيمة الناتج المتحقق في القطاعات الاقتصادية المختلفة في كل محافظة وإقليم .

٢- تحليل الحسابات الاقتصادية في مصر والتأكيد على أهميتها والإعتماد عليها وبيان ضرورة تطوير أساليب تحليل الآداء الإقتصادى.

٣- أشارت الى أن الحسابات الإقليمية تستهدف قياس التفاوتات الاقتصادية والإجتماعية بين الأقاليم وبين المحافظات من خلال توفير بيانات شاملة تساعد واضعى السياسات الاقتصادية والإجتماعية على التعرف الدقيق على الفجوات الاقتصادية والإجتماعية بين الأقاليم

والمحافظات ورسم السياسات وتوزيع الإستثمارات على النحو الدقيق الذى يسد هذه الفجوات ويساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.

يمكن صياغة مشكلة الدراسة فيما يلى :

١. الى أي مدى تساهم الحسابات الإقليمية في زيادة الناتج المحلى الإجمالي؟
٢. إلى أي مدى يساهم تطوير الحسابات الإقليمية في مصر على مسايرة منهج الإنتاج الشامل؟
٣. ما هو أثر الاقتصاد غير الرسمي على الحسابات الإقليمية في مصر؟

رابعاً: فروض الدراسة

إنطلاقا من مشكلة الدراسة تسعى الباحثة للتحقق من مدى صحة القروض التالية :

١. يوجد علاقة معنوية موجبة بين الحسابات الاقليمية والناتج المحلي الإجمالي.
٢. يوجد علاقة معنوية سالبة بين الاقتصاد غير الرسمي الحسابات الإقليمية .

خامساً: أهداف الدراسة

١. تبيان دور الحسابات الإقليمية في توفير كم كبير من البيانات التي تساعد المحاسب القومي في قياس الناتج المحلى الإجمالي بطريقة دقيقه وصحيحه.
٢. تبيان أثر الاقتصاد غير الرسمي على الناتج المحلي الإجمالي .
٣. تطوير الحسابات الإقليمية لمسايرة منهج الأنتاج الشامل .

سادساً: أهمية الدراسة

- **الأهمية العلمية :**

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع التي تتناوله فقد أصبحت الحسابات الإقليمية القضايا القومية والاقتصادية الهامة الى جانب بحث كيفية تأثير الاقتصاد غير الرسمي (الخفي) على قياس الناتج المحلي الإجمالي في ظل الحسابات الاقليمية وندرة الدراسات العربية في مجال المحاسبة القومية رغم أهميتها .

- **الأهمية العملية :**

تستمد هذه الدراسة أهميتها العملية فيما يلي :

١. إعطاء نظرة شاملة على قياس الناتج المحلي الإجمالي الاقليم الدلتا في ظل التعداد الاقتصادي الحالي .
٢. القياس الدقيق للناتج المحلي الإجمالي في ضوء بيانات الحسابات الإقليمية .
٣. تطوير إعداد الحسابات الإقليمية في مصر لمسايرة منهج الإنتاج الشامل.

سابعاً: منهجية الدراسة

استخدمت الباحثة المناهج العلمية لكي تتمكن من بيان أهمية الحسابات الإقليمية في مصروقياس الناتج المحلي الإجمالي وتطوير إعداد الحسابات الإقليمية لمسايرة منهج الإنتاج الشامل ، ومن هذه المناهج المنهج الإستقرائى والمنهج الاستنباطى.

٢-الإطار المفاهيمي للدراسة

تعريف الحسابات الاقليمية

منظومة الحسابات الاقليمية هي بوتقة البيانات والاحصائيات الدقيقة التي يعتمد عليها التخطيط السليم والفعال ، والحسابات الإقليمية تستهدف قياس التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية بين الأقاليم وبين المحافظات من خلال توفير بيانات شاملة تساعد واضعي السياسات الاقتصادية والاجتماعية على التعرف الدقيق على الفجوات الاقتصادية والاجتماعية بين الأقاليم والمحافظات ورسم السياسات وتوزيع الاستثمارات على النحو الدقيق الذي يسد هذه الفجوات ويساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والشاملة والمتوازنة (وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى).

تم اطلاق هذه المنظومة لاول مرة في مصر عام ٢٠١٢ من اجل توفير قاعدة بيانات الكترونية كبيرة للحسابات علي مستوي المحافظات تشمل الانتاج ورأس المال والتي تمكن الخبراء من معرفة الناتج القومي للمحافظات .

المشكلات التي تواجه إعداد الحسابات القومية في مصر

تكمن المشكلة الرئيسية في الإحصاءات التي تستخدم في إعداد الحسابات القومية ،وتزيد حدة المشكلة بوجود قصور بعض الجوانب المؤسسية التي تحدد آليات العمل .

ويمكن تلخيص أهم المشكلات التي تم رصدها على النحو التالى :

١- **مشكلات البيانات والإحصاءات التي تستخدم في الحسابات القومية وتتمثل في :** عدم الكفاية ، عدم الشمول ، مشكلات الأطر الإحصائية ، مشكلة انسياب وتدفق البيانات ، عدم الإلتزام بالمفاهيم التي يتضمنها نظام الحسابات القومية .

٢- **مشكلات فنية وتتمثل في :** قصور في تقدير مكونات الطلب النهائى وبصفة خاصة الإستهلاك العائلى وعدم كفاية المكمشات لجودة التقديرات بالأسعار الثابتة وعدم تحديث الأوزان وعدم إستخدام المناهج الأحدث ، عدم إستخدام جداول العرض والاستخدام في تدقيق تقديرات الناتج المحلى .

٣- **مشكلات مؤسسية وتتمثل في :** إزدواجية إدارات الحسابات القومية ويؤدى إنفصال الإدارة المركزية في وزارة التخطيط المنوط بها تقدير الناتج المحلى الإجمالي عن الجهاز الإحصائى الى كثير من المعوقات . (أبوالعنيين،٢٠١٦،٢).

ثانياً: التعداد الإقتصادى ودوره في حصر الإقتصاد غير الرسمي

أجرى الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء التعداد الاقتصادى الخامس الذى يعد المصدر الاساسى للبيانات المتعلقة بالانشطة الاقتصادية التي يتم مزاولتها في جمهورية مصر العربية . ويوفر التعداد الاقتصادى قدرا كبيرا من البيانات التي تلقى الضوء على مقومات النشاط الاقتصادى بتوفير صورة كاملة وشاملة وتفصيلية عن المنشآت الاقتصادية العاملة في القطاعات المختلفة طبقا لاحدث المفاهيم والمعايير الدولية (نتائج التعداد الإقتصادى،٢٠١٧-٢٠١٨).

تعريف الإقتصاد غير الرسمى

إن الحديث عن مفهوم واحد وشامل لظاهرة الإقتصاد عير الرسمى يعد أمرا صعبا في وقتنا الحالى ، خاصة وإن وجهات النظر حول هذه الظاهرة أخذت تفريعات عديدة .

يعرف الإقتصاد غير الرسمى بأنه جميع الأنشطة الإقتصادية التي يمارسها الأفراد أو المؤسسات ولا يتم إحصائها بشكل رسمى،أى لا تعرف الأجهزة الحكومية قيمتها الفعلية ،ولا تدخل في حسابات الناتج القومي ،وبالتالى لا تدخل في الحصيلة الضريبية ولا يخضع العاملين فيها لأى نظام ضمان إجتماعى (الأسرج،٢٠١٠).

إذن فالإقتصاد غير الرسمى ظاهرة إقتصادية وإجتماعية وسياسية معقدة الى درجة كبيرة ، وذلك نظرا لما يلعبه هذا الإقتصاد من أهمية من ناحية توفير فرص العمل في الريف والحضر والتقليل من الفقر الى جانب مرونته في التعامل مع الأزمات الإقتصادية (الشربينى،٢٠١٦،٢٧٥).

ثالثاً: مفهوم المحاسبة القومية وفروعها

مفهوم المحاسبة القومية

تتعدد تعاريف المحاسبة القومية مع تعدد المهتمين بدراستها وإختلاف وجهات نظرهم بشأنها .

المحاسبة القومية كما يعرفها أحد الكتاب بأنها " مجموعة المفاهيم والمبادئ والأسس والقواعد والمقاييس وغير ذلك من الأدوات والوسائل اللازمة والمناسبة والتي من خلالها ومع أستخدام المنهج المحاسبى الملائم يصبح نظام المحاسبة القومية أداة لإنتاج بيانات ذات دلالة فنية وإقتصادية ووسيلة مفيدة لعرض وتلخيص وتحليل وتقييم نتائج النشاط الإقتصادى على المستوى القومي وبالشكل الذى يمكن معه إستخدام هذه البيانات في تحقيق مختلف الأهداف " (عثمان،١٩٧٦،٥٥).

فروع المحاسبة القومية

تتعدد فروع المحاسبة القومية وذلك نتيجة لتعدد مجالات إستخدامها فمن حيث درجة التفصيل والتحليل المرغوب فيها يمكننا تقسيم فروع المحاسبة القومين الى فرعين رئيسيين:

أ- حسابات قومية إجماليه وتشمل :

- حسابات الدخل القومي
- حسابات الإدخار والإستثمار

- الميزانية القومية (الشيرازى،١٨،١٩٧٢).

ب- حسابات قومية تحليلية وتشمل :

- حسابات المدخلات والمخرجات
- حسابات التدفقات النقدية
- حسابات ميزان المدفوعات
- الموازنات التخطيطية القومية

تبويب الحسابات القومية

المحاسبة القومية يتطلب إعدادها تبويب شأنها في ذلك شأن أي نظام محاسبى ويعتمد إعداد الحسابات القومية على توعين رئيسيين من التبويب يطلق على الأول التبويب الوظيفي والثانى التبويب القطاعى.

أولاً : التبويب الوظيفي

طبقاً للتبويب الوظيفي يتم تقسيم الاقتصاد القومي الى ثلاث حسابات رئيسية وهى:

أ- حساب الإنتاج
ب- حساب الإستهلاك
ج- حساب رأس المال

ثانياً: التبويب القطاعى

أ- قطاع الأعمال
ب- القطاع العائلى
ج- القطاع الحكومى
د- قطاع العالم الخارجي (مرجع سابق،٢٢).

أهمية الحسابات القومية وعلاقتها بالنظام المحاسبى

تزداد أهمية الحسابات القومية في ظل التخطيط الإقتصادى الشامل ،والذى يستهدف تنظيم وتطوير حياة المجتمع من النواحى الإقتصادية والإجتماعية ،حيث تعتبر الحسابات القومية من الأدوات الهامة في مرحلة التهيئة والتحضير لإعداد أهداف وإستراتيجيات الخطة الإقتصادية. وذلك لأنها تعرض بصورة واضحة دور كل قطاع من القطاعات الإقتصادية، وتساعد على بيان وتفهم التركيب الهيكلى الإقتصادى وترابط أجزائه ، وتوضح كيفية سير العملية الإنتاجية ومدى تأثيرها بقرارات الوحدة الإنتاجية والإستهلاكية . (سلامة ،٢٠١٧،٢١٢).

تجربة النظام المحاسبى المصرى في مسايرة الحسابات القومية

إن العلاقة بين المحاسبة القومية والمحاسبة المالية على مستوى الوحدات الإقتصادية التجارية (المستوى الجزئي)، لا يقتصر على عرض وتبويب المعاملات المالية وإنما تشمل كذلك المفاهيم

والمبادئ المحاسبية المطبقة ،كمبدأ الإستحقاق ومفهوم الإنتاج والنشاط الجارى والدخول الناتجة عن العمليات الإنتاجية.

هذا فضلاً عن توحيد التعاريف والمصطلحات بشأن الموجودات الثابتة وتكوين رأس المال والإستثمار .وبالرغم من إختلاف طبيعة المعاملات الإقتصادية التي تدخل في كل من الحسابات المالية والإقتصاديه ، فقد أصبح بالإمكان عن طريق وضع نظام محاسبى موحد بناء نموذج مصغر للحسابات القومية على المستوى الجزئي (مستوى الوحدة الإقتصادية) ،ليتم بموجبه تصوير كافة العمليات المتعلقة بالنشاط الإقتصادى ضمن إطار محاسبى معين (مرجع سابق،٢١٣).

الناتج المحلى الإجمالي

يمثل الناتج المحلى الإجمالي المؤشر الإقتصادى الذى يعبر عن معدل النمو الإقتصادى للدولة ، تسعى كافة الدول لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ، واللحاق بركب النمو الإقتصادى والحصول على حيز في التنافس الدولى.(Salvadori.N.2003).

كما يمثل أيضاً مؤشر كثير الإستخدام ، إذ يدخل في تكوين حسابه كافة القطاعات الحسابية بلا إستثناء ، ويساعد صناع السياسة الإقتصادية رفقة جملة من المؤشرات الإقتصادية الأخرى ومتابعة تطور الأوضاع الإقتصادية وتحديد القرارات المناسبة والخطط الفعالة (مكاوى،٢٠٢٠،٢).

مناهج تقييم الناتج القومي

- منهج الإنتاج الشامل
- منهج الإنتاج المادي
- منهج الإنتاج السوقي

إن الناتج القومي في أخذه بالمفهوم الشامل للإنتاج إنما يتغلب على الثغرة الموجودة في المفهوم السوقي للإنتاج والذي يحدد الناتج القومي على أساس القيم السوقية للسلع والخدمات التي يتم تداولها في الأسواق فقط (عطية،٢٠١٥،٢٨)، ولكنه في ظل المنهج الشامل يمكن تعريفه على أنه القيمة السوقية للسلع والخدمات المفيدة للمجتمع التي يتم إنتاجها خلال فترة زمنية معينة سواء تعلقت الإنتاج المادي أو الإنتاج غير المادي وسواء تم تداولها في الأسواق أو لم يتم تداولها في الأسواق(شعيب,١٩٩٣).

وترى الباحثة هنا جاءت أهمية البيانات الصادرة في التعداد الإقتصادى التي تتميز بالدقة والحصول على كافة البيانات المطلوبة لإعداد حسابات إقليمية صحيحة والحصول على قيمة الناتج المحلى الإجمالي بشكل أدق وذلك من خلال بيانات التعداد التي تمكننا من حصر الإقتصاد غير الرسمى بشكل أدق .

مما سبق نستخلص أن الناتج المحلى الإجمالي هو المؤشر الإقتصادى الذى يعبر عن المستوى الإقتصادى للدولة وتسعى كافة الدول لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ،ويعتبر مؤشر كثير الإستخدام إذ يدخل في تكوين حسابه كافة الحسابات القطاعية، ويتوقف تحديد قيمة الناتج المحلى على القيمة التي تحدد لعناصره والعناصر التي يتكون منها إطار الناتج المحلى تختلف بإختلاف مناهج تحديد

هذا الإطار وهى منهج الإنتاج السوقي ومنهج الإنتاج المادي ومنهج الإنتاج الشامل الذى يأخذ القيمة السوقية وغير السوقية للسلع والخدمات المفيدة للمجتمع التي يتم إنتاجها خلال فترة زمنية معينة مما يساهم في تطوير إعداد الحسابات الإقليمية بشكل يساير منهج الإنتاج الشامل.

الدراسة التطبيقية: آثار تطوير اعداد الحسابات الاقليمية

صياغة الفروض الإحصائية:

ان تطوير الحسابات القومية لمسايرة منهج الانتاج الشامل يعد الهدف الرئيسي منه القاء الضوء على مواطن الضعف وفرص النمو المستقبلية وتحقيق الشفافية بين المواطن والحكومة بشكل عام، ومن ثم قد يترتب على اعداد الحسابات القومية وفق التطوير سالف الذكر تحقيق المزيد من التطوير في الناتج المحلي الاجمالي، ومن ثم يصبح اعداد الحسابات الاقليمية للمحافظات المختلفة على مستوى الجمهورية أحد أهم الوسائل الناجحة لزيادة الدعم للحسابات القومية وفتح المزيد من فرص النمو المستقبلية على مستوى المحافظات كل على حدة، ونظراً للعلاقة الواضحة بين الحسابات القومية على مستوى الجمهورية والناتج المحلي الاجمالي فانه تتوقع الباحثة نفس العلاقة في الحسابات الاقليمية على مستوى المحافظات، ومن ثم يمكن توقع وجود علاقة طردية بين تطوير اعداد الحسابات الاقليمية وفق المنهج السالف العرض على مستوى الجمهورية والناتج المحلي الاجمالي لما له من قدرة على القاء الضوء على مواطن الضعف وفرص النمو المستقبلية. وبالتالي يمكن للباحثة صياغة الفرض الاحصائي الأول للدراسة على الشكل البديل التالي:

الفرض الأول: يوجد تأثير طردي ذو دلالة إحصائية لتطوير الحسابات الاقليمية نحو منهج الانتاج الشامل والناتج المحلي الاجمالي.

ومن ناحية أخرى، أوضحت المؤشرات الاقتصادية المقارنة بين الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي على مستوى الجمهورية أن الاقتصاد غير الرسمي يمثل نسبة لا يستهان بها من اجمالي الاقتصاد ومن ثم القاء الضوء على هذا النوع من الاقتصاد من شأنه تنمية الحسيلة الضريبية وزيادة فرص النمو المستقبلية وبالتالي، يمكن للباحثة صياغة الفرض الاحصائي الثاني للدراسة على الشكل البديل التالي:

الفرض الثاني: يوجد تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية للاقتصاد غير الرسمي على الحسابات الاقليمية للمحافظات.

أولاً: متغيرات الدراسة وأدوات القياس:

نظراً لأن الدراسة الحالية تسعى الى تطبيق عملية اعداد الحسابات القومية الموجودة بجمهورية مصر العربية على مستوى الأقاليم (المحافظات) وهو ما يسمى بالحسابات الاقليمية فانه من الأهمية بمكان التنويه على أن ادوات القياس في هذه الدراسة لها طبيعة خاصة تعتمد على القياس القبلي والبعدي للتطبيق التجريبي، ومن ثم تتمثل أهم أدوات القياس في كلٍ من:

أ- تطبيق الحسابات الاقليمية على مستوى المحافظات بالجمهورية:

وفي هذا الشأن سيقوم الباحثة بتشغيل الحسابات القومية سالفة العرض على المحافظات المختلفة ولغرض قياس هذا المتغير يمكن للباحثة الاعتماد على المؤشرات المبنية على الحسابات القومية لغرض قياس مستوى تطبيق الحسابات الاقليمية على المحافظات.

ب- الناتج المحلي الاجمالي لكل محافظة على حدة:

وفي هذا الشأن، يمكن الاعتماد على الناتج المحلي الاجمالي المستخرج من الحسابات الاقليمية أو الاستناد الى وجهة النظر الاقتصادية لقياس الناتج المحلي الاجمالي لكل محافظة من خلال المعادلة التالية:

الناتج المحلي الاجمالي = اجمالي تكوين رأس المال + الاستهلاك النهائي + الصادرات – الواردات

ج- الاقتصاد غير الرسمي:

ويمكن للباحثة الاعتماد على المؤشرات المستندة الى التعداد الاقتصادي الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء كوسيلة رئيسية لقياس الاقتصاد غير الرسمي وقد سبق عرضها على مستوى الجمهورية في المبحث السابق.

ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في جمهورية مصر العربية وهي المصدر الرئيسي للبيانات. والجدير بالذكر أن الباحثة استندت الى الحسابات القومية الاجمالية في اعداد الحسابات القومية الرئيسية لجمهورية مصر العربية.

ثالثاً: نتائج اختبارات الفروض الاحصائية للدراسة:

تهدف الباحث في هذا الجزء من الدراسة الى تحليل العلاقة بين الحسابات الاقليمية على مستوى المحافظات والناتج المحلي الاجمالي والاقتصاد غير الرسمي، وذلك من خلال اختبار فروض الدراسة على النحو التالي:

- **نتيجة اختبار الفرض الاحصائي الأول للدراسة:**

ينص الفرض الاحصائي الأول للدراسة على أنه " يوجد تأثير طردي ذو دلالة إحصائية لتطوير الحسابات الاقليمية نحو منهج الانتاج الشامل والناتج المحلي الاجمالي"، ولغرض تحليل نتيجة اختبار هذا بالفرض تم تحليل بيانات عينة الدراسة واعداد الحسابات القومية الاقليمية واستخراج المؤشرات وقياس الناتج المحلي الاجمالي وفقاً لأداة القياس السابقة، وقد تم التوصل الى البيانات التالية:

المحافظة	السنة	معدل الادخار	معدل الاستثمار	معدل العجز	معدل الرصيد الخارجي	الناتج المحلي الاجمالي
الاسكندرية	2018	18.37%	19.77%	-2.54%	7.75%	20 مليار جنيه
البحيرة	2018	17.83%	18.57%	-2.11%	5.43%	20 مليار جنية
الشرقية	2018	16.79%	17.70%	-2.04%	3.41%	17 مليار جنية
الاسماعيلية	2018	16.31%	16.44%	-1.87%	2.67%	16 مليار جنية
الدقهلية	2018	15.71%	16.10%	-1.83%	2.49%	15 مليار جنية
كفر الشيخ	2018	15.18%	12.82%	-1.38%	1.98%	15 مليار جنية
المنوفية	2018	11.29%	10.43%	-1.11%	1.78%	14 مليار جنية
الغربية	2018	10.04%	9.96%	-0.95%	1.25%	14 مليار جنية
القليوبية	2018	4.92%	6.08%	-0.74%	0.93%	13 مليار جنية
دمياط	2018	2.99%	0.17%	-0.52%	0.26%	13 مليار جنية
الاسكندرية	2019	19.33%	20.16%	-0.75%	7.81%	20 مليار جنية
البحيرة	2019	18.06%	19.91%	-1.09%	6.72%	20 مليار جنية
الشرقية	2019	17.04%	19.70%	-1.51%	6.62%	17 مليار جنية
الاسماعيلية	2019	13.44%	19.51%	-1.77%	5.97%	17 مليار جنية
الدقهلية	2019	13.03%	19.02%	-1.85%	4.48%	17 مليار جنية
كفر الشيخ	2019	10.22%	14.36%	-2.33%	3.92%	16 مليار جنية
المنوفية	2019	9.77%	4.27%	-2.45%	3.32%	16 مليار جنية
الغربية	2019	9.77%	3.61%	-2.60%	3.00%	13 مليار جنية
القليوبية	2019	6.13%	2.80%	-2.68%	2.76%	12 مليار جنية

دمياط	2019	1.84%	2.48%	-2.89%	2.13%	12 مليار جنية
الاسكندرية	2020	17.55%	18.22%	-0.63%	7.41%	19 مليار جنية
البحيرة	2020	15.27%	17.73%	-0.74%	6.14%	17 مليار جنية
الشرقية	2020	13.59%	16.16%	-1.10%	5.40%	16 مليار جنية
الاسماعيلية	2020	9.74%	11.06%	-1.12%	4.49%	16 مليار جنية
الدقهلية	2020	7.27%	8.70%	-1.24%	2.53%	16 مليار جنية
كفر الشيخ	2020	5.79%	7.99%	-1.84%	2.44%	16 مليار جنية
المنوفية	2020	3.64%	7.23%	-1.93%	2.41%	15 مليار جنية
الغربية	2020	2.19%	4.80%	-1.97%	2.15%	13 مليار جنية
القليوبية	2020	2.18%	4.74%	-2.80%	2.14%	12 مليار جنية
دمياط	2020	0.02%	0.39%	-2.92%	1.22%	11 مليار جنية

وبإجراء التحليل الاحصائي وباستخدام أسلوب تحليل الانحدار تبين للباحثة النتائج التالية من مخرجات التحليل الاحصائي:

المتغير التابع: الناتج المحلي الاجمالي			
Variables	β.Coef	T-static	Sig.
Constant	11.850	10.023	0.000
معدل الادخار	0.109	2.247	0.035
معدل الاستثمار	0.100	2.204	0.015
معدل العجز	0.300	0.974	0.240
معدل الرصيد الخارجي	0.515	3.183	0.004
N	30		
F-Value	31.609		
adj.R2	83.50%		

ويتبين من خلال العرض السابق لجدول تحليل الانحدار المتعدد أن القوة التفسيرية للنموذج تبلغ ٨٣,٥٪ وهو ما يشير الى أن المتغيرات المستقلة تفسر نسبة ٨٣,٥٪ من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع.

كما يتبين للباحثة معنوية كافة المتغيرات المستقلة باستثناء المتغير الخاص بمعدل العجز، والجدير بالذكر أن جميعها يحمل اشارة موجبة، ومن ثم يتبين للباحثة أن زيادة المتغيرات المستقلة تؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي وتأسيساً على ذلك، يتبين للباحثة قبول الفرض الفرعي البديل الأول للدراسة على النحو التالي:

الفرض الأول: يوجد تأثير طردي ذو دلالة إحصائية لتطوير الحسابات الاقليمية نحو منهج الانتاج الشامل والناتج المحلي الاجمالي.

- **نتيجة اختبار الفرض الاحصائي الثاني للدراسة:**

ينص الفرض الاحصائي الثاني للدراسة على أنه "يوجد تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية للاقتصاد غير الرسمي على الحسابات الاقليمية للمحافظات.

المحافظة	السنة	نسب رؤوس الأموال		انتاجية اليد العاملة		توزيع الدخل	الأداء الحكومي	ناتج الحسابات الاقليمية
الاسكندرية	2018	2.95	مليار جنية	2468	جنية	11.60%	16.87%	2.93%
البحيرة	2018	2.76	مليار جنية	2378	جنية	8.77%	16.04%	3.17%
الشرقية	2018	2.75	مليار جنية	2364	جنية	7.41%	15.86%	5.75%
الاسماعيلية	2018	2.63	مليار جنية	2325	جنية	6.33%	15.48%	7.34%
الدقهلية	2018	2.53	مليار جنية	2278	جنية	5.28%	13.07%	7.55%
كفر الشيخ	2018	1.9	مليار جنية	2259	جنية	4.01%	13.06%	7.59%
المنوفية	2018	1.6	مليار جنية	1882	جنية	3.73%	12.63%	7.76%
الغربية	2018	1.57	مليار جنية	1709	جنية	3.62%	11.76%	7.81%
القليوبية	2018	1.53	مليار جنية	1661	جنية	2.76%	11.24%	8.41%
دمياط	2018	1.42	مليار جنية	1632	جنية	2.13%	11.10%	9.25%
الاسكندرية	2019	3.33	مليار جنية	2645	جنية	12.16%	16.62%	1.95%
البحيرة	2019	3.05	مليار جنية	2633	جنية	11.26%	15.52%	3.47%
الشرقية	2019	3	مليار جنية	2603	جنية	8.30%	15.10%	5.46%
الاسماعيلية	2019	2.76	مليار جنية	2350	جنية	7.29%	14.53%	5.96%
الدقهلية	2019	2.58	مليار جنية	2309	جنية	6.82%	14.36%	7.65%
كفر الشيخ	2019	2.37	مليار جنية	2262	جنية	4.17%	12.86%	7.78%
المنوفية	2019	2.25	مليار جنية	2250	جنية	4.03%	12.56%	8.19%
الغربية	2019	1.92	مليار جنية	2040	جنية	3.68%	12.16%	8.44%
القليوبية	2019	1.87	مليار جنية	1884	جنية	3.23%	10.68%	8.80%
دمياط	2019	1.45	مليار جنية	1723	جنية	2.96%	10.40%	10.12%
الاسكندرية	2020	3.68	مليار جنية	2758	جنية	12.19%	16.82%	3.56%
البحيرة	2020	3.43	مليار جنية	2685	جنية	11.06%	15.69%	3.66%
الشرقية	2020	3.41	مليار جنية	2603	جنية	10.31%	14.89%	5.63%
الاسماعيلية	2020	2.7	مليار جنية	2597	جنية	6.93%	14.30%	5.93%
الدقهلية	2020	2.57	مليار جنية	2571	جنية	4.56%	13.65%	6.29%

كفر الشيخ	2020	2.55	مليار جنية	2541	جنية	4.56%	12.21%	6.45%
المنوفية	2020	2.09	مليار جنية	2423	جنية	4.26%	11.87%	7.50%
الغربية	2020	1.97	مليار جنية	2092	جنية	3.82%	10.36%	9.09%
القليوبية	2020	1.95	مليار جنية	1669	جنية	3.06%	10.24%	9.09%
دمياط	2020	1.88	مليار جنية	1658	جنية	2.67%	10.02%	11.09%

وبإجراء التحليل الاحصائي وباستخدام أسلوب تحليل الانحدار تبين للباحثة النتائج التالية من مخرجات التحليل الاحصائي:

المتغير التابع: الحسابات الاقليمية القومية			
Variables	β.Coef	T-static	Sig.
Constant	15.432	9.270	0.000
نسب رؤوس الأموال	-1.832	-2.239	0.034
انتاجية اليد العاملة	-0.002	-2.343	0.027
توزيع الدخل	-0.590	-3.997	0.000
الأداء الحكومي	-0.323	-1.899	0.069
N	30		
F-Value	59.484		
adj.R2	90.50%		

ويتبين من خلال العرض السابق لجدول تحليل الانحدار المتعدد أن القوة التفسيرية للنموذج تبلغ ٩٠,٥٪ وهو ما يشير الى أن المتغيرات المستقلة تفسر نسبة ٩٠,٥٪ من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع الخاص بالحسابات الاقليمية.

كما يتبين للباحثة معنوية كافة المتغيرات المستقلة باستثناء المتغير الخاص بالأداء الحكومي، والجدير بالذكر أن جميعها يحمل اشارة سالبة، ومن ثم يتبين للباحثة أن زيادة الاقتصاد غير الرسمي تؤدي الى انخفاض تطبيق الحسابات الاقليمية، أي أن زيادة مساحة الاقتصاد غير الرسمي سيؤدي الى انخفاض مستويات تطبيق الحسابات الاقليمية وهو ما يتفق مع وجهة النظر التي تشير الى أن الاقتصاد غير الرسمي ينعكس سلبياً على الأداء الاقتصادي للدولة بشكل عام.

وتأسيساً على ذلك، يتبين للباحثة قبول الفرض الفرعي البديل الثاني للدراسة على النحو التالي:

الفرض الثاني: يوجد تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية للاقتصاد غير الرسمي على الحسابات الاقليمية للمحافظات.

النتائج

- يوجد تأثير طردي ذو دلالة إحصائية لتطوير الحسابات الاقليمية نحو منهج الانتاج الشامل والناتج المحلي الاجمالي.
- يوجد تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية للاقتصاد غير الرسمي على الحسابات الاقليمية للمحافظات.
- تختلف الحسابات الاقليمية في درجة تأثيرها على الناتج المحلي الاجمالي باختلاف المحافظات.
- يختلف الاقتصاد غير الرسمي في درجة تأثيره على الحسابات الاقليمية باختلاف المحافظات.

التوصيات

١. العمل على إزالة المعوقات والمشكلات التي لا تساعد على تطوير فروع المحاسبة القومية المتعلقة بقياس مؤشرات الحسابات القومية خاصة الناتج المحلى الإجمالي.
٢. العمل على توفير البيانات المطلوبة في الشكل والمضمون والتدقيق المناسب لإعداد الحسابات الإقليمية، مع ضرورة الإستعانة بتكنولوجيا المعلومات الحديثة.
٣. يجب توفير نوع من التدريب لإعداد وترتيب حسابات إقتصادية إقليمية متكاملة وتوفير التمويل اللازم لذلك.
٤. إيجاد آليات أكثر فاعلية وإنتشار لجمع البيانات المتعلقة بالحسابات الإقليمية.

الدراسات المستقبلية المقترحة

في ضوء النتائج والتوصيات التي توصلت اليها الدراسة الحالية يمكن للباحثة إلقاء الضوء على مجموعة من المحاور التي قد تمثل فجوة بحثية مستقبلية للباحثين وهى

- دور الحسابات الإقليمية في الحد من الاقتصاد غير الرسمي وأثره على الناتج المحلى الإجمالي
- أثر الاقتصاد غير الرسمي على الناتج المحلى الإجمالي في مصر.

المراجع

المراجع باللغة العربية

١- أبو العنين ,سهير(٢٠١٦) "متطلبات تطوير منظومة الحسابات القومية في مصر", **سلسلة قضايا التخطيط والتنمية** , معهد التخطيط القومي, رقم ٢٦٩, العدد الخامس , يوليو ٢٠١٦.

٢- البنا, إسلام محمد(٢٠١٦) " أثر السياسة النقدية على الناتج المحلي الإجمالي في الإقتصاد المصرى",**مجلة البحوث التجارية**, جامعة الزقازيق, كلية التجارة ,مجلد ٣٨, العدد الأول, ص٢٨١-٣١٦.

٣- الشربينى, ايمان أحمد (٢٠١٦)" الإجراءات الداعمة لإندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية في القطاع الرسمى في مصر" **سلسلة قضايا التخطيط والتنمية** رقم (٢٧٥), معهد التخطيط القومي .

٤- شعيب,حافظ حسن عوض (١٩٩١)" نحو منهاج جديد لفهم مشاكل ودور الحسابات القومية في مصر",**المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة** ,جامعة عين شمس, كلية التجارة,العدد الاول,ص ٦٧٧.

٥- الصروي, محمود (٢٠١٩) " تطبيق الحسابات الإقليمية كمدخل لتحقيق التنمية الإقليمية في مصر", **رسالة ماجستير** مصر معهد التخطيط القومى .

٦- طلب, محمد عبد العظيم (٢٠١٨)" أثر الاقتصاد الخفي على النمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية " ,**مجلة البحوث التجارية المعاصرة**, جامعة سوهاج ,كلية التجارة , المجلد ٣٢ ,العدد الأول, ص ٣٧٧-٤٢٤ .

٧- مكاوى,محمد (٢٠٢٠)" تحديد العوامل المؤثرة على الناتج المحلى الإجمالي بالجزائر خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٧ دراسة قياسية بإستخدام أسلوب التكامل المشترك وإختبارات السببية", **المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية**, جامعة قاصدى مرباح, ورقلة,مجلد ٧,العدد الأول,ص١-١٦.

٨- يوسف, رفعت فتحى متولى(٢٠٢٠)" أثر الإنفاق العام في الناتج المحلى الإجمالي: دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية خلال الفترة من ٢٠٠٠م – ٢٠١٨م ", **مجلة جامعة الجوف للعلوم الإنسانية**, جامعة الجوف, السعودية, العدد٩,ص ٢٠٤-٢٤١ .

الكتب

١- سلامة, نبيل فهمى(٢٠١٧)" أساسيات المحاسبة الحكومية والقومية ",جامعة بورسعيد, كلية التجارة, مكتبة الجامعة ببورفؤاد .

٢- صقر, أحمد على غازى (٢٠١٦)"المحاسبة القومية" جامعة المنصورة, كلية التجارة, دار المغربى للطباعة,ص١٠.

٣- الشيرازى,عباس مهدى(١٩٧٢)"أصول المحاسبة القومية" دار النهضة, القاهرة.

٤- عثمان,أحمد سامى(١٩٧٦)" مذكرات في نظام المحاسبة القومية",دار الجيل للطباعة, القاهرة, ١٩٧٦,ص ٥٥.

مراجع أخرى

١- الأسرج,حسين عبد المطلب(٢٠١٠)"انعكاسات القطاع غير الرسمى على الإقتصاد المصرى",ورقة بحثية مقدمة لوزارة الصناعة والتجارة الخارجية .

١- عطيه, يوحنا نصحى (٢٠١٥)" المعايير المحاسبية وعلاقتها بالإطار الفكرى للمحاسبة القومية ",بحث غير منشور.

المواقع الإلكترونية

١- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء

٢- وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى

المراجع باللغة الأجنبية

1- C.Anghelache, S.Iacob.(2020)" The analysis of the quarterly evolution of the gross domestic product in 2019",**Journal of Theoretical and Applied Economics** Volume XXVII (2020), No. 1(622), Spring, pp. 171-182.

2- DAHMANI, Mourad ZAID.(2019)"Size Estimation Of The Informal Economy in Algeria During the period of 1990-2017", (using Gutmann,s Simple Currency ratio approach).**Strategy and Development Review**, (9)1,181-200.

3- Kadochnikova, Khisamova.(2014)"The Use of Regional Accounts System when Analyzing Economic Development of the Region", **Mediterranean Journal of Social Sciences**, Vol 5 No 24.

4- Khurrum S.and Friedrich, G.(2020), "How Informal Sector Affects the Formal Economy in Pakistan? A Lesson for Developing Countries", **South Asian Journal of Macroeconomics and Public Finance**.

5- Nijmeijer, Henk (2006), "How to improve the quality of regional accounts estimates", **Statistical Journal of the United Nations Economic Commission for Europe**, v 23, n 2-3, p 193-208.

6- Salem, M.and Siddiqi, Y.(2006). "Canada's recent experience in constructing regional economic accounts", **Statistical Journal of the United Nations Economic Commission for Europe**, v 23, n 2-3, p 209-228.

Developing regional accounts in Egypt to keep pace with the comprehensive production approach

Dr. Ahmed Ghazy Sakr; Dr. Ahmed Hassan Zaghloul and Reda Galal

Abstract

The aim of this study to identify the role of regional accounts in providing a large amount of data that helps national accountant in measurement of gross domestic product in a precise manner and also indicate the role of the fifth economic census (2017-2018) to limit the informal economy representing a large percentage of total kidney activity Fifth Economic Census data in the preparation of correct regional accounts in Egypt flying a comprehensive production approach as market value and non-market for goods and services are shown in material or immaterial. The study reached a positive moral relationship between regional accounts under the total local census and output while there is a negative moral relationship between the informal economy and the total local product.

The study ended with the presentation of some of the recommendations to provide the required data in the appropriate form, content and scrutiny of the preparation of regional accounts with the need for modern information technology, and the need for separate national accounting standards to help the practical application.

Keywords: Regional Accounts, National Accounts, GDP, Economic Census.